المحاضرة الثالثة:

السياسة الفرنسية والاسبانية في المغرب الأقصى

نتيجة لتأخر احتلال المغرب ونظرا لخصوصياته فقد انتهجت فرنسا واسبانيا سياسة متميزة في إدارته وتسيير شؤونه، وقد اشتهر "ليوتي" بحرصه على تطبيق نظام الحماية بما يخدم المصالح الفرنسية، وعلى الرغم من تنوع السياسات المجسدة في المغرب فان المخزن والمغاربة عموما حافظوا إلى حد ما على خصوصياتهم واستقلاليتهم، وهو امر مكنهم فيما بعد من المطالبة باسترجاع حقوقهم السياسية التي ميعتها معاهدات الحماية

أولا: فرض الحماية الفرنسية ـ الاسبانية على المغرب

أحست فرنسا بعد توقيع معاهدة الحماية يوم 30 مارس 1912 أنها ثبتت مركزها في المغرب بعد طول انتظار ومصاعب، ولم يكن إجبار المولى عبدالحفيظ على التوقيع وإخضاع القبائل التي صمدت في المقاومة بالأمر السهل، ورأت في توقيع المولى عبدالحفيظ تأكيدا على تسهيل خضوع المغرب للسيادة الفرنسية([1])، وقد أكدت بنود الاتفاقية على فرض السيادة الفرنسية على المغرب، وصيغت بعض نصوص المعاهدة بشكل غامض قصد تأويلها فيما بعد بما يخدم المصلحة الفرنسية، والمعاهدة شبيهة بمعاهدة الحماية على تونس، وتتألف من تسعة بنود: نصت المادة الأولى على اتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في مراكش يحتوي على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا فائدة في إدخالها إلى مراكش شريطة أن تراعي احترام الأوضاع الدينية وهيبة السلطان التقليدية والمؤسسات الإسلامية، وتتفاهم فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالحها الناجمة عن مركزها الجغرافي وممتلكاتها الإقليمية على الساحل المراكشي، وستحتفظ طنجة بصفتها الدولية الخاصة التي اعترف لها بها وسيحدد نظامها البلدي، ونصت المادة الثانية على موافقة السلطان على قيام

فرنسا باحتلال أي جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية بعد إخطاره بذلك، وان تقوم كذلك بأعمال البوليس في البر وفي المياه المراكشية. ونصت المادة الخامسة على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام في مراكش، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية، ويكلف بصورة خاصة بالمسائل المتعلقة بالأجانب، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم الصادرة من السلطان، ومنحت المادة السادسة فرنسا حق تمثيل المغرب دبلوماسيا، وأقرت لها المادة السابعة وضع أسس التنظيم المالي الجديد والإشراف على الميزانية([1]).

وكانت تهدف سياسة فرنسا من وراء اعتمادها على السلطان عبد الحفيظ إلى الانتفاع بهيبة السلطان وذلك لتسهيل السيطرة على مراكش ومواجهة الحكومات الأوروبية الأخرى، ولما لاحظ "ليوتي" تصلب عبد الحفيظ في إمضاء المراسيم نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش، وفي 12 أغسطس 1912 أعلن عن هذا التنازل، وتم الاتفاق بين الإقامة والمخزن على اختيار مولاي يوسف بن الحسن سلطانا على البلاد وقد وجدت فرنسا في السلطان الجديد أداة طيعة للتعاون معها، وتغلبت بذلك على أزمة العرش، ولكن بقيت أمامها مشاكل أخرى أشد تعقيدا، وهي التوفيق بين مركزها وبين مصالح الدول الأخرى المعترف بها في مراكش عن طريق المعاهدات الدولية.

وبعد إمضاء المعاهدة الفرنسية الألمانية، وحصول التوافق مع بريطانيا على مصالحها في المغرب التفتت فرنسا إلى اسبانيا التي عبرت عن رفضها لاتفاقية الحماية، واثر مفاوضات عسيرة خلال عام 1912 استطاعت فرنسا أن تفرض وجهة نظرها بخصوص تقسيم النفوذ في المغرب مستغلة ضعف اسبانيا ووساطة بريطانيا التي كانت لصالح فرنسا. وهكذا اتفق الطرفان على المبدأ العام لفكرة تقسيم المغرب، حيث يحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ويمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان وضبطت المسائل الأخرى في اتفاقية جديدة وقع عليها يوم 27 نوفمبر 1912.

تقسم هذه الاتفاقية النفوذ الاسباني إلى قسمين، الأول يشمل سبتة ومليلية ومنطقة سيدي إفني في الجنوب، وفي هذا القسم تمارس اسبانيا حقوق السيادة بدون قيد (احتلال)، أما القسم الثاني المتبقي فتستمد اسبانيا وجودها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان، ويبقى هذا القسم حسب الاتفاقية تابعا لسيادة السلطان (حماية)، وتنظم إدارة المحمية في الشمال على النحو الآتي: يعين خليفة للسلطان في تطوان يمثل حقوقه الشرعية ولكنه يخضع لإشراف الإدارة الاسبانية، وهو يرشح من قبل السلطات الاسبانية، ولا يجوز للسلطان عزله إلا بموافقتها، وهو يمارس جميع سلطات السلطان في المنطقة، وتستقل الإدارة الاسبانية بإدخال التنظيمات الإدارية التي تراها مناسبة وتتولى تحصيل الرسوم الجمركية وتمثيل سكان المنطقة في الخارج.

وتؤكد الاتفاقية على جعل منطقة طنجة منطقة دولية حرة ومحايدة، تشترك في إدارتها الدول الأوروبية التي لها نفوذ بالمدينة عن طريق مجلس يظم قناصلها.

وأما بقية التراب المغربي فهو يخضع للحماية الفرنسية، وهو يشمل القسم الاكبر من البلاد([1]).

ثانيا: خصوصيات السياسة الفرنسية في المغرب

ارتبطت سياسة فرنسا بالمغرب برجل اسمه "ليوتي"، تولى منصب المقيم العام منذ فرض الحماية عام 1912 وحتى عام 1925، واشتهر بنجاحه في التغلب على المقاومة الشعبية العنيفة ووضع أسس ومبادئ الإدارة الفرنسية وفق الفلسفة التي عبر عنها في سلوكاته وأقواله، فقد عبر عن مفهومه للحماية بالقول: "تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها وحكومتها الخاصة، وأن تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة...ومراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على أن تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته، ومن الواجبات التي نيطت بي ضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها"([2]).

وقد مكنت شروط معاهدة الحماية ليوتي من إتباع سياسة لينة، اتبعها لأسباب شخصية باعتبار ان توجهه كان ملكيا، وكان مطلعا على أوضاع المغرب ومتعلقا بتراثه

وعاداته، ويرغب في إشراك المغربيين في إدارة شؤونهم وعدم إطلاق أيدي المستوطنين في المغرب، ولخص ليوتي مبادئه هذه في العبارات الآتية: "حماية لا حكم مباشر، احكم مع أهل البلاد لا ضدهم، لا تسئ إلى أي تقليد، ولا تبدل أي عادة، وحد بين طبقة الحكام ومصالحنا، احكم مع المخزن لا ضده"([1]).

لقد وجد "ليوتي" في مراكش فرصته لتجسيد هذه السياسة، فقد كان بمثابة صانع الملك، يريد ان يحكم ويطبق أفكاره متسترا وراء السلطان، وحافظ على أجهزة الإدارة دون المساس بها وعلى رموز السيادة، وقد قسم "ليوتي" إدارة مراكش إلى ثلاثة أجهزة منفصلة، الأول: إدارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم، والثاني: الإدارة الشريفية الجديدة التي يتولاها مراكشيون، والثالث: الإقامة العامة التي تهيمن على سياسة البلاد العليا من شؤون خارجية ودفاع ومالية وأمن عام، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الإدارية والتشريعية الخاصة بالجاليات الأوروبية.

وبحجة تطبيق مبدأ الإدارة غير المباشرة أبقى "ليوتي" على جهاز الإدارة المحلية، حيث يتمتع البشوات وقواد الأقاليم بالسلطة القضائية والمالية، واكتفى بتعيين مراقبين فرنسيين لمساعدتهم في إدارة شؤونهم، ما لبث أن تحولوا إلى عيون وسلطة للإدارة الفرنسية، ولم يشجع "ليوتي" الهجرة الأوروبية إلى المغرب بسبب خشيته من مواجهة جماعات ضغط تعرقل سلطته وتهمش المغربيين، لكن الاستيطان الزراعي بدأ يتوسع في المغرب بعد عهد ليوتي، وتشير الإحصائيات انه لم يسجل في عهده سوى هجرة ألف مستوطن زراعي وعدد أكبر من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة في المدن، كما سن ليوتي سياسة العزل بين مساكن المستوطنين وأحيائهم وبين مساكن الأهالي.

وفي سنة 1916 أقام "ليوتي" مجلس استشاري تمثل فيه الغرف التجارية في مراكش ويشرف على ميزانية الإقامة العامة وفي سنة 1919 أنشىء قسم ثان لممثلي المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة، وفي سنة 1926 أسس مجلس جديد للجالية الأوروبية عن طريق الانتخاب يعرف بمجلس الحكومة وقد ألحق به قسم مراكشي سنة 1948.

ولم يكن خلفاء "ليوتي" أوفياء لسياسته، فقد بدأت سلطة الإقامة العامة في إثارة المشاكل وتشجيع الاستيطان الرأسمالي، ونزع الصلاحيات عن حكومة المخزن، ولم يبق من هذا الجهاز سوى هياكل شكلية وفق الشكل الآتي:

ـ الصدر الأعظم: لا يملك سوى سلطة إسمية حيث انتقلت معظم اختصاصاته إلى الكاتب العام للحماية أو رئيس الإدارة الشريفية.

ـ وزير العدل: اقتصرت اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشؤون المعاهد الدينية أما إدارة العدل المراكشية فهي فرنسية محضة وتتبع المقيم العام.

ـ وزير الأوقاف: يشرف على الأوقاف لكن السلطة الفعلية كانت في يد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفية.

وأما المصالح الأخرى فقد كانت تدار بشكل مباشر، حيث يدير الفرنسيون مصالح: الفلاحة والتجارة والمالية والإشغال العمومية والمعادن والبريد...الخ، وفي عهد "تيودور ستيج" تم فتح باب الهجرة والاستيطان، وتضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات على ما كان عليه في عهد "ليوتي"، وتم تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وانتقلت أعداد كبرى من مستوطنو الجزائر للاستقرار في سهل الشاوية الخصب، وامتلكوا فيه مساحات واسعة، وبدأت مزارع المستوطنين في الانتشار بفاس ومكناس، ومن اجل تجاوز صعوبة نزع الأرض من المغاربة لجأت الإقامة العامة إلى إصدار قوانين تتيح إيجار أراضي القبائل بأثمان زهيدة، وقد استغل المستوطنون المكننة والتقنيات الحديثة لمضاعفة الإنتاج الزراعي على حساب الإنتاج التقليدي للأهالي، وانشئوا ورشات الصناعة، وحازوا على امتيازات استخراج المعادن، وهكذا بدأ الرأسمال الفرنسي تدريجيا يتحكم في اقتصاديات المغرب، ويستغل ثرواته لصالح المستوطنين([1]).

ومن بين الإجراءات التي سنت الإدارة الفرنسية وأثارت حفيظة المغاربة الظهير البربري الذي أعلن عنه عام 1930، وكان يهدف إلى فصل العنصر البربري عن العرب من خلال تخصيصهم بتشريع خاص، مستمد من تقاليدهم القديمة، ولكن ردود الفعل دفعت

الإدارة الفرنسية للتراجع عن التشريع، وان كانت ظلت تشجع النزعة البربرية والتبشير والتجهيل.

وهكذا يتبين لنا أن السياسة الفرنسية في المغرب اصطبغت بإصلاحات "ليوتي" المتميزة، وهدفت إلى إدارة شؤون المغرب بطرائق سلمية أسهل، واستغلال ثرواته وإمكانيات بشكل لا يثير المغربيين، وعلى الرغم من ان هذه السياسة حافظت على الخصوصيات المغربية التقليدية فإنها رسخت بعض المظاهر السلبية كتحكم رجال الإقطاع في الأهالي وانتشار الفساد والاضطهاد والجهل.